

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

تمايز ما بين مقوله المحقق النائي و المحقق العراقي

إن تفكير المحقق العراقي يرتكز على الإطلاق فقط إلا أن يعتقد بأن الإطلاق سوف يخلق الظهور في الوجوب و من ثم سيُدرك العقل مقام الامتثال و الطاعة ثم يحكم بالتنفيذ و الإجراء و جواباً، وهذا ما تجاهر به المحقق العراقي: مقتضى الإطلاق كونه على نحو الأتم و الأكمل الموجب لحكم العقل. بينما تنحصر فكرة المحقق النائي على حكم العقل منذ البداية بحيث قد علق أصل الوجوب على إدراك العقل، إذن فهذان التعبيران متفاوتان في هذه النقطة الرئيسية.

ممارسة حوار الشهيد الصدر

لقد تكفل الشهيد الصدر ضمن البحوث لعدة تقاريب كي يُسجل الإطلاق، فقال:

التقريب الثاني (التسجيل لإطلاق) - و هو يتركب من مقدمتين: أولاهما - ان الوجوب ليس عبارة عن مجرد الطلب لأن ذلك ثابت في المستحبات أيضا بل لا بد من عناية زائدة و ليست هذه العناية عبارة عن انضمام النهي أو المنع عن الترک إلى الطلب لأن النهي بدوره ثابت أيضا في باب المكرهات (و في المكرهه يوجد المنع عن الترک أيضاً) و انما العناية الزائدة هي عدم الترخيص في الترک (فينحصر عدم الترخيص في الوجوب فقط) خلافا للاستحباب الذي تكون العناية فيه الترخيص في الترک (فله عنوان و قيد وجودي) و النتيجة ان الوجوب طلب متميّز بقيد عدمي و الاستحباب طلب متميّز بقيد وجودي و هو الترخيص في الترک.(هذا وفقاً لتفسير الرأي الشهير من القدامى من تركب الأمر من الطلب و المنع)

(المقدمة) ثانيةما - انه كلما كان الكلام وافيا بحيثية مشتركة و تردد أمرها بين حقيقتين المميّز لإحداهما أمر عدمي و للأخرى أمر وجودي (الاستحباب قد قيد بالترخيص في الترک) تعين بالإطلاق الحمل على الأول (الأمر العدمي فيتعين الوجوب الحائز بالعنوان العدمي لأنه طلب إلا أنه قد لوحظ فيه قيد عدمي أي بنحو بشرط لا عن الترخيص) لأن الأمر العدمي لا مؤنة فيه بحسب النظر العرفي فإذا كان المقصود ما يتميز بالأمر الوجودي الزائد(الترخيص) مع انه لم يذكر ذلك الأمر الوجودي الزائد في الكلام فهذا خرق عرفي لظهور حال المتكلم في بيان تمام مرامه بكلامه(فلو أراد الاستحباب لقيده بالترخيص) و اما إذا كان المقصود ما يتميز بالأمر العدمي فليس هناك خرق عرفا لأن المميّز عند ما يكون أمرا عدانيا فكانه لا يزيد على الحيثية المشتركة(الطلب التام بلا ترخيص) التي يفي بها الكلام.[1]

ونحن نعتقد بأنه ربما يؤول هذا التقريب الثاني إلى معقد المحقق العراقي إذ كان يعبر عنه بأن يقتضي الأمر التحرير بحيث يسد باب عدم الفعل. فعلى كل تقدير فإن الوجوب يتمتع بالقييد العدمي بشرط لا عن الترخيص، بينما الاستحباب يعدّ بنحو بشرط شيء، و ذلك وفقاً للرؤية العرفية بأن المحتاج إلى القيد هو الاستحباب و أن المستغنى عنه هو الوجوب.

ردية الشهيد الصدر تجاه التقريب الثاني

ويخلص رده بأن ببعضاً من العناوين العدمية أيضاً تفتقر إلى البيان و التقييد، فقال: و يرد عليه المنع من المقدمة الثانية(الوجوب

هو أمر عدمي) فانه ليس كل أمر عدmi لا يلحظ عرفاً زائداً، و لهذا لا يرى في المقام ان النسبة بين الوجوب والاستحباب نسبة الأقل والأكثر (و هذا شاهد على انعدام المراتب الشديدة والضئيلة، فليس الوجوب هو الأقل والاستحباب هو الأكثر المحتاج إلى بيان وجودي) بل النسبة بين مفهومين متباهين (إذ الواجب يتفرد بالمنع اللازم عن الترك بينما المستحب لم يمنع فيه عن الترك، إذن فكلاهما اعتباران متقابلان عرضياً، وبالتالي، سيلحظ العرف هنا أمراً زائداً في الوجوب رغم أن أمر عدmi)[2] نعم هذه النكتة تقبل في باب الإطلاق اللحاظي (بأن المولى قد لاحظ الإطلاق و جعل الإطلاق والاسترسال قياداً فلا يحتاج الوجوب عندئذ إلى البيان فلو انحذف القيد لبيان الوجوب حتماً، إذ الترخيص في الترك بحاجة إلى البيان فلو كان الإطلاق هو القيد لمراد المتكلم، لهذا الوجوب العدmi جلياً و بارزاً للمستمع فلا حاجة للتقييد لأن الوجوب قد لوحظ على نحو الإطلاق اللحاظي) الذي هو مبني المشهور في أسماء الأجناس القائلين باستحالة ان يكون موضوع الحكم ذات الطبيعة المحفوظة ضمن المطلق و المقيد فانه بناءً عليه لا يشك (و لا يحتمل أصلاً) في أخذ خصوصية زائدة في المرام غير موجودة في الكلام الدال على ذات الطبيعة فيقال بأن العرف يرى بالمسامحة انه لو كان مرارمه المطلق فقد بين تمام مرارمه فلا خرق لذلك الظهور الحالي بخلاف ما إذا كان مرارمه المقيد.

القريب الثالث ضمن البحوث

الثالث- نفس الترخيص الثاني مع فرق في المقدمة الثانية حيث يقال هنا بأن المميز للوجوب و ان كان بحسب النظر العرفي مئونة زائدة على ذات الطلب و بحاجة إلى بيان إلا أنه حيث يعلم على كل حال بوجود مئونة زائدة على ذات الطلب و هذه الزيادة مرددة بين زيادة أخف هي الأمر العدmi أو زيادة أشد هي الأمر الوجودي فسكتوت المتكلم عرفاً عن بيان الزيادة الأشد يكون قرينة على إرادة الزيادة الأخف فيتبيّن الوجوب لا محالة. (إذ العرف يقدم البيان الأخف مئونة و هو الوجوب نظراً إلى إصدار أمر تمام من قبل المولى بلا ترخيص فيه)

و برد عليه: ان هذه النكتة لو سلمت كبرىً و صغرىً فليست في تمام الموارد بل في خصوص ما إذا أحرز ان المولى بالرغم من سكته عن بيان الزيادة يكون بصدق بيانها و هذه عناية لا تحصل دائماً بينما البناء الفقهي و العرفي على فهم الوجوب في سائر الموارد.

(القريب) الرابع- ان صيغة الأمر تدل على الإرسال و الدفع بنحو المعنى الحرفي (بين المرسل و المرسل إليه و من الواضح أن المعنى الحرفي كالصيغة يتقوم بالطرفين) و لما كان الإرسال و الدفع مساوياً لسد تمام أبواب العدم للاندفاع و التحرك (إذن فلا ترخيص للترك) فمقتضى أصلية التطابق بين المدلول التصوري (لصيغة و هو الطلب الإرسالي) و المدلول التصدقي (قد أراد الإرسال جدياً ولم يرخص الترك حيث قد سد باب عدم الفعل) أن الطلب و الحكم المبرز أيضاً سنت حكم يشتمل على سد تمام أبواب العدم و هذا يعني عدم الترخيص في المخالفة. و هذا الترخيص لا يأس به و هو جار في تمام موارد استعمالات صيغة الأمر.[3]

و بعبارة أجي: لو شكنا في تخلف المراد الاستعمالي (النسبة الإرسالية) عن مراده الجدي (الإرسال بلا ترخيص في الترك) و عدم التخلف لقارنا الأصل العقائدي نحو الحمل على تطابقهما و انعدام الترخيص في الإرسال، و هذا البيان ينحدر في كافة الظواهر و الصيغ.

و نلاحظ عليه بأن محض الإرسال لا يسد باب العدم إذ عملية الإرسال تمثل نفس الطلب الجامع العام، فكلاهما شيء واحد، وبالتالي إن الإرسال يعم التحرير الوجوبي و التحرير الاستحبابي، إذن فالنسبة الإرسالية عين النسبة الطلبية بالحمل الشائع، فشيق من النسبة الطلبية يسد باب عدم الترك و هو الوجوب و شيق منه لا يسد و هو الاستحباب، فحيث إن الإرسال يعد محضنا لكلا القسمين سوياً وبالتالي إن كليهما بحاجة إلى البيان و التقييد و لا مائز بينهما من هذا البعد.

والمستحصل أنا نهدف إلى تحكيم الظهور من الإطلاق تحديداً لا بتكافل بيان الأكمالية و لا الأتمية ولا بالتورط في النسبة الإرسالية و الطلبية و لا و لا...

جودة حوار السيد البروجردي في هذه الحلبة [4]

ولقد أجاد فيما أفاد المحقق البروجردي في تنوير النقاش حيث إنّه قبل أن يخوض ضمن مناقشة: **كيفية دلالة الأمر على الوجوب، قد هم إلى تبيين جوهرة الوجوب والاستحباب فهل هما مركبان أو بسيطان و ثمّ ما هو الفارق بينهما إلى آخر كلامه، وإنما قد أستحسننا هذه الروية في النقاش لأنّه اتجاه سويّ و دقيق للغاية، قد أزاح الكثير من الشبهات و التساؤلات، و إليك الآن نص عبارته:**

المنشأ لانتزاع الوجوب والاستحباب: و التحقيق: أن الفرق بين قسميه بالشدة و الضعف، و لكن لا بالشدة و الضعف في ذات الطبيعة، لما عرفت من أن الأمر الاعتباري لا يقبل التشكيك الذاتي، بل بالشدة و الضعف المنتزعين بحسب المقارنات (عرضاً فإن الوجوب والاستحباب وجودان اعتباريان) فكما أن الاختلاف بين البياض الشديد و الضعف ليس إلاّ تكون البياض في الثاني مخلوطاً بغيره من الألوان الآخر، كالكدوره مثلاً بخلافه في الأول. و بعبارة أخرى: يكون الامتياز بينهما باعتبار وجود المقارنات و عدمها، فكذلك الاختلاف بين الوجوب و الندب ليس إلاّ باعتبار المقارنات، فالطلب المنشأ بالصيغة أمر واحد، و ليس له نوعان متمايزان بالفصل أو بالتشكيك في ذاتيهما، بل يختلف أفراده باعتبار ما يقترن به، فقد يقترن هذا الأمر الإنسائي بالمقارنات الشديدة فينتزع عن الطلب المقترب منها وصف الشدة، و قد يقترن بالمقارنات الضعيفة فينتزع عن الطلب المقترب منها عنوان الضعف، و قد لا يقترن بشيء أصلاً، مثلاً من يقول لعبده «اضرب» قد يقوله ضارباً برجليه الأرض و محركاً رأسه و يديه، و قد يقوله معقباً إياه بقوله: «و إن لم تفعل فلا جناح عليك»، و قد يقوله بدون هذه المقارنات، فينتزع عن الأول الوجوب، و عن الثاني الندب، و اختلف في الثالث، و يستكشف من الأول شدة إرادة المولى، و من الثاني ضعفها، و من الثالث مرتبة متوسطة منها، و لكن لا دخالة لذلك في نفس حقيقة الوجوب و الندب اللذين هما قسمان من الطلب الإنسائي بل الذي ينتزع عنه حيثية الوجوب أو الندب هو نفس الأمر الإنسائي بلحاظ مقارناته كما عرفت.

و الموضوع لحكم العلاء باستحقاق العقوبة و عدمه أيضا نفس ذاك الأمر الإنسائي باعتبار مقارنته، فالطلب المقترن بالمقارنات الضعيفة موضوع لحكمهم بعدم الاستحقاق، و الطلب مجرد مختلف فيه. و قد ظهر مما ذكرنا أنه ليس للطلب بنفسه و بحسب الواقع مع قطع النظر عن المقارنات. قسمان حتى تكون المقارنات الشديدة أو الضعيفة قرينتين عليهما، و يكون القسم الثالث حاليا من القرينة، إذ القرينة إنما هي فيما إذا كان للفظ معنيان بحسب مقام الثبوت، فأقيمت القرينة للدلالة على أحدهما في مقام الإثبات، كما في الألفاظ المشتركة و الحقائق و المجازات، و ما نحن فيه ليس كذلك، إذ ما ينتزع عنه حيية الوجوب هو نفس الطلب الإنسائي المقترن بالمقارنات الشديدة فقط أو الأعم منه و من المجرد، لأن الوجوب شيء واقعي يستعمل فيه الطلب الإنسائي و يكون المقارن قرينة عليه، و كذلك ما ينتزع عنه الاستحباب هو نفس الطلب الإنسائي المقترن بالمقارنات الضعيفة أو الأعم منه و من المجرد، لأن الاستحباب أمر واقعي يكون الطلب الإنسائي مستعملا فيه و المقارن الضعيف قرينة عليه.

و الحاصل: أن الوجوب أو الندب إنما ينتزع عن الطلب الإنسائي، بما هو فعل خاص، صادر عن المولى، لا بما أنه لفظ استعمل في معناه. وبعبارة أخرى: الصيغة إنما تستعمل في الطلب استعمالاً إنسانياً فيها يوجد الطلب في عالم الاعتبار، و الطلب و البعث سواء كان حقيقاً متحققاً بأخذ يد المطلوب منه، و جره نحو العمل المقصود، أو إنسانياً متحققاً بمثل صيغة «أفعل» و نحوها ربما ينتزع عنه الوجوب و يكون موضوعاً لحكم العقلاء باستحقاق العقوبة بمخالفته، و ربما ينتزع عنه الندب كسائر العناوين المتنزعة عن الأفعال الاختيارية، و التفاوت في الانتزاع إنما هو باعتبار اختلاف المتنزع عنه من حيث الاقتران بالمقارنات و عدمه.

فإن قلت: الظاهر أن الطلب الإيجابي و الندبى لا فارق بينهما بالنظر إلى ذاتيهما بل الفرق بينهما بجهة علتهما، أعني الإرادة، فالطلب

الإنسائي المسبب من الإرادة الشديدة ينتزع عنه الوجوب، وطلب الإنسائي المسبب من الإرادة الضعيفة ينتزع عنه الندب.

قلت: العلتان المختلفتان لا يعقل أن يكون ما صدر عنهما متماثلين من جميع الجهات، و يكون المائز بين المعلومين منحصرا في كون أحدهما منتسبا إلى العلة الكذائية، و الآخر منتسبا إلى العلة الكذائية الأخرى. ففيما نحن فيه ليس لأحد أن يقول: إن الطلب الوجوبي والنديبي متماثلان من جميع الجهات، و إنما يتصف الطلب الوجوبي بهذه الصفة، أعني صفة الوجوب بصرف انتسابه إلى الإرادة الشديدة، و الطلب النديبي يتصف بهذه الصفة بصرف انتسابه إلى الإرادة الضعيفة، من دون أن يكون بينهما اختلاف من غير جهة الانتساب، و ذلك لما عرفت من أن مرتبة المعلوم بتمام ذاته تختلف مرتبة العلة. و لا يمكن أن يكون صدور المعلوم عن علتة من مقوماته و فصوله، فتدبر.

فالنخض مما ذكرنا أن الاختلاف بين الوجوب و الندب بحسب مقام الثبوت بالتشكيك و لكن لا بالتشكيك الذاتي، بل بالتشكيك العرضي، أعني بحسب المقارنات.

و إذا اتضح ذلك فيقع النزاع في أن الطلب المجرد من المقارنات هل ينتزع عنه الوجوب أو الندب، بعد الاتفاق على انتزاع الوجوب عن المقترب بالمقارنات الشديدة و الاستحباب عن المقترب بالمقارنات الضعيفة. و الأظهر عندنا أن ما ينتزع عنه الوجوب و يكون تمام الموضوع لحكم العقلاء باستحقاق العقوبة على مخالفته، هو نفس الطلب الإنسائي الصادر عن المولى بداعي البعض. في قبال الطلب الاستهزائي و نحوه. فيما إذا لم يقترن بالمقارنات المضيفة له من الإذن في الترك و نحوه، من غير فرق بين أن يقترن بالمقارنات الشديدة أو لم يقترن بشيء أصلاد، فالطلب المجرد أيضا ينتزع عنه الوجوب و يكون موضوعا لحكم العقلاء باستحقاق العقوبة بمخالفته، و ذلك لوضوح أن عتاب المولى و عقابه للعبد عند تركه الامتثال للطلب البعثي غير المقترب بالإذن في الترك، لا يقعان عند العقلاء موقع التقييح، بل يرون العبد مستحقا للعتاب و العقاب، و على هذا فلاحتاج في مقام كشف الوجوب إلى استظهار شيء زائد على حقيقة الطلب، بل نفس الطلب مساوٍ للوجوب، و يكون تمام الموضوع حكم العقلاء باستحقاق العقوبة بمخالفته ما لم ينضم إليه الإذن في الترك، و أما الندب فتحتاج في كشفه إلى استظهار أمر زائد على حقيقة الطلب مثل الإذن في الترك و نحوه، و بالجملة ما يحتاج إلى المئونة الزائدة هو الندب لا الوجوب. بل يمكن أن يقال إن الطلب البعثي مطلقا منشأ لانتزاع الوجوب و يكون تمام الموضوع لحكم العقلاء باستحقاق العقوبة، و إنه معنى لا يلائمه الإذن في الترك.

[1] بحوث في علم الأصول، ج 2، ص: 22.

[2] ولكن وفقاً لمبني العراقي فإن الطلب هو الجامع ما بينهما بنحو الأقوى و الأضعف و هو الاستحباب فحيث إن الأمر وضع للجامع فيتهم هذا الكلام لدى مبناه، و خاصة لو أراد المحقق العراقي الإطلاق اللحاظي الذي قد لاحظ الوجوب و الطلب الذي لم يرخص فيه أمراً عدانياً فيتم الإطلاق. ولكن ربما نرفض هذه الدافعية عن المحقق و نورد عليه بأنه حتى وفقاً لمبني العراقي لا يعينه الإطلاق تجاه إثبات الوجوب، إذ الوضع للجامع حسب معتقده يدل على تساوي الطرفين في أصل الطلب و حيث إن الإطلاق يعد لابشرط قسمياً إذ فهو في قبال بشرط شيء (الاستحباب) و بشرط لا (عن الترخيص و هو الوجوب)، فيصبح الإطلاق قسماً لهؤلاء و لهذا فلا يمكن للإطلاق أن يثبت الوجوب لأنه لا بشرط قسمياً.

[3] بحوث في علم الأصول، ج 2، ص: 23.

[4] نهاية الأصول، ص: 102.